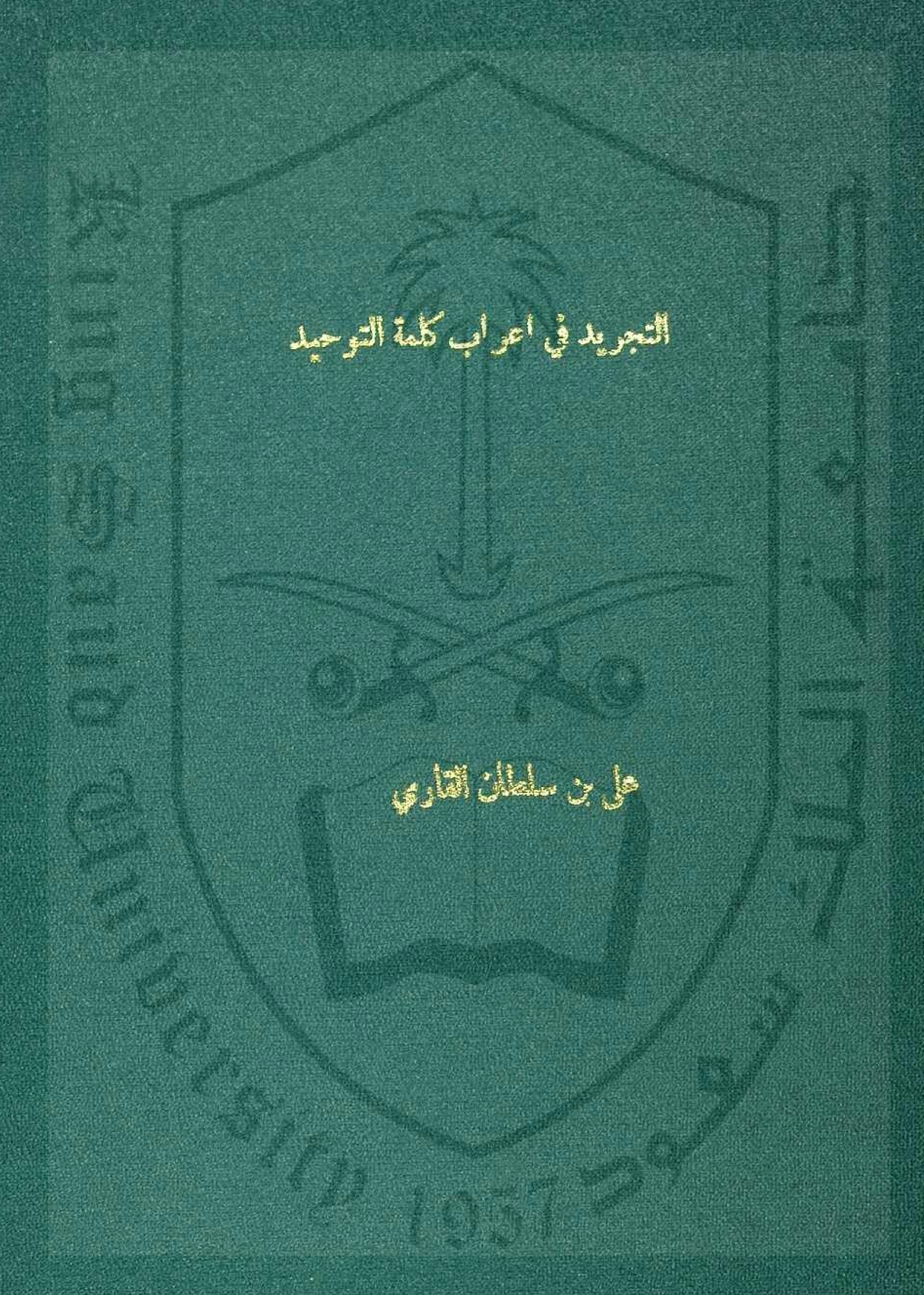


التجريد في اعراب كلمة التوحيد

علي بن سلطان القاري

٤١٥ التجريد في اعراب كلمة التوحيد ، تأليف علي بن محمد
ت٠م سلطان الهروى المعروف بالقارى سنة ١٠١٤هـ.
بخط احمد المهاجر الدافستاني سنة ١٢٤٩هـ.
٥ ق ٢٥س ٢٤٫٥×١٧سم
نسخة جيدة ، بعض العلامات بالحمرة ، خطها
نسخ واضح .
الاعلام ٥ : ١٦٦ ، دار الكتب المصرية ٢ : ٣ ٨٣
١- النحو ، اللغة العربية ١- الملا علي القاري ، علي
٥٣ ابن محمد سلطان سنة ١٠١٤هـ ب- الناسخ
ج- تاريخ النسخ .

التجريد في اعراب كلمة التوحيد لمولانا علي القاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الاعلى الذي اعلى كلمته العليا وجعل كلمة الذين كفروا السفلى والصلوة والسلام
على من ارسله الله ليتقي التقوى ويثبت انه لا يعبد الا المولى وعلى آله واصحابه
واتباعه المهتدين بطريقة الهدى وبعد فيقول الملتجي الى كرم ربه الباري علي بن
سلطان محمد القاري ان الكلمة الطيبة من كمال الجلالة لما ان من ظهر عليه انوارها و الكلمة ص
وجلالها مع اختصارها واسطة العقائد الايمانية ورابطة القلائد الايقانية
اجمالا وتفصيلا وقطب دائرة التوحيد ومركز ميدان التفريد كمالا وتكميلا
على ان ما في ظاهرها وباطنها من المجالس الانسية والمجالس القدسية مالا
يحصى ولا يستقصى بيانا وتذييلا فيتعين على كل مؤمن موقن ان يعتني بشانها
تبيّنًا وتفقّهًا لينتقل من افادة مبناها الى اعادة معناها فانها مفتاح الجنة وعن
النار بمنزلة الجُنّة للناس والجِنّة وقد نص الائمة من سادات الامة انه لابد من
فهم معناها المترتب على علم مبناها ليخرج عن ربقة التقليد ويدخل في دقة التحقيق
والتاييد وقد قال الله تبارك وتعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقد قال صلى الله تعالى
عليه وسلم افضل الذكر لا اله الا الله وقال من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال من
كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قال
فان نصا في مضمون هذه الكلمة من العمرية حيث ان تكون موجودة حقيقة او حكما
في كل لحظة ولمحة من اول العمر الى انتهائه على الجهة الدوامية كما هو معلوم من مذهب
العلماء الرسمية ومن مشارب الاولياء الوفائية والوسمية فلنعتن بها ان
مبناها لنتبين لك تبيان معناها فاعلم ان لا فيه نافية بلا خلاف فيها الاسم بني معها
لتضمنه معنى من اذ التقدير لا من اله ولهذا كانت نصا في العموم كانه نفى كل اله
غير الله تعالى عز وجل من مبدأ ما يقدر الى مالا نهاية له مما يقدر فيقدر فانه اي حرف
وقيل بني الاسم معها للتركيب المستفاد من الترتيب وذهب الزجاج الى ان
اسمها معرب منصوب بها فاذا فرع على القول المشهور من البناء فموضع
الاسم نصب بلا العاملة عمل ان في تاكيد المعنى والمجموع من لا اله في موضع رفع
بالابتداء والخبر هو لهذا المبتدأ المقدر ولم تعمل فيه لا عند سيبويه وقال الاخفش

لا في العاملة وفي العباب شرح اللباب ان خبر لا يحذف كثيرا ومنه كلمة الشهادة
لا اله الا الله اي لا اله كائن في الوجود او موجود في عالم الوجود الا الله وقال ملا صنفي الله اسم
للذات الواجب المستحق لجميع ... من الكرم والجود ونحوه وصفاته في الواجب الوجود
والا لا يفيد لا اله الا الله التوحيد انتهى وفيه ان المراد بالواجب الوجود هو الذات الواجب
المستحق لجميع المحامد المشهود في كل المشاهد فهو كما قال بعض ارباب الحال عبا راتنا
شتى وحسنك واحد فكل الى ذاك الجمال يشير ثم قيل لا يجوز ان يكون الا الله خبرا
لانه مستثنى وهو لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد با
لمستثنى منه وقال صاحب الكشاف يجوز ان يكون لا اله الا الله جملة تامة من غير تقدير حذف
الخبر يعني لا اله مبتدا والا الله خبر فقيل يلزم ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة قال
ليس الامر كما قيل لان اصل الكلام في التقدير الله اله فقدم الخبر دفعا لتقاد المنكر
فصار اله الله ثم اريد به نفي الالهية واثباته قطعا فدخل في صدر الكلام من الجملة
حرف لا وفي وسطها الا ليحصل غرضهم فصار لا اله الا الله انتهى ويقويه ما قال بعض
المحققين من ان النكرة اذا اعتمدت على النفي كانت بمنزلة المعرفة فيصح ان يكون مبتدا او
والا الله خبره لانه بمعنى غير الله وفي شرح دعاء الى حزبه البحر ان الاسم الكريم مرفوع على
البدل من موضع لا اله لان موضع لا مع اسمها رفع بالابتداء ولا يجوز نصبه على البد ل
من اسم لا المنصوب لان لا لا تعمل الا في نكرة منفية والله تعالى سبحانه معرفة مثبتة وقال
الرهاوي في شرح المنار لا اله الا الله كلمة توحيد اجماعا اي اتفاقا ولا يستقيم ذلك ما لم
يكن صدر الكلام نفيا لكل معبود بحق والله اسم للمعبود بالحق وبه يكون تناقضا
في القول وهو محال في كلمة التوحيد للاجماع على صحتها قلت المنع بصدد الكلام
مفهوم كلي كالاله وانما هو في مدلول الجلالة فرد خاص من مفهوم الاله بمعنى ان لفظة
الله علم للمعبود بالحق الموجود الخالق للعالم لانه اسم لذلك المفهوم الكلي كالاله ثم لا يخفى
ان المستثنى هنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود الا الله
الله فان قلت هلا قدرت نفي الامكان اذ نفي الامكان يستلزم نفي الوجود من
غير عكس فيكون ابلغ في الرد فالجواب ان هذا الرد لخطاب المشركين في اعتقاد
تعدد الالهة في الوجود لان القرينة مع نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان

ولان التوحيد

ولان التوحيد هو اثبات وجوده ونفي اله غيره لا ايجاب امكانه وعدم امكان غيره ولا
يجوز ان يكون الاستثناء مفرغا في موضع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الهة
سوى الله تعالى لا على نفي مغايرة الله تعالى لكل اله وبيانه على سبيل التوضيح ما قال
ابن كمال باشا في حاشيته على التلويح ان الاستثناء في كلمة التوحيد لا يجوز ان يكون
مفرغا بان يكون الخبر المحذوف عاما كموجود او في الوجود ويكون الا الله واقعا مو قعه
كما وقع الا زيد موقع الفاعل في نحو ما جاءني الا زيد لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى
الله تعالى وهو انما يحصل اذا جعل الاستثناء بدلا من اسم لا على المحل اذ حينئذ يقع المستثنى
موقع اسم لا فيكون خبر لا خبر اله فينتفي الوجود عن غير الله تعالى كما هو المطلوب لا على
نفي مغايرة الله تعالى عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ لانه لما قام مقام
الخبر كان القصد الى نفيه كالخبر فيفيد نفي مغايرته سبحانه وتعالى عن كل اله ولا يحصل
به التوحيد كما لا يخفى على ذوي النهى وقال شيخ مشايخنا جلال الدين السيوطي في الاتقان
الجامع لانواع علوم القران قد توجب الصناعة النحوية التقدير وان كان المعنى غير متوقف
عليه في التقرير كقولهم في لا اله الا الله ان الخبر محذوف اي موجود وقد انكره الامام فخر
الدين الرازي وقال هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير وتقدير النحاة فاسد لان نفي الحقيقة
مطلقة اعم من نفيها مقيدة فانها اذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلا على سلب الماهية
مع القيد واذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد اخر ورد بان تقديرهم
موجود يستلزم نفي كل اله غير الله تعالى قطعا فان العدم لا كلام فيه فهو في الحقيقة
نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة ثم لا بد من تقدير خبر لاستحالة مبتدا بلا خبر ظاهرا او مقدرا
وانما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها وان كان المعنى مفهوما انتهى قلت بل الاول ان كلام
الامام تحقيق وتدقيق في المرام ورده مصادرة بل مكابرة في المقام بلا نظام والثاني
ان كلامه لا يدل على نفي القواعد النحوية حتى يتجزم بالكلية بل ذهب الى مسلك الكشاف
في عدم الاحتياج الى تقدير كلمة تكون مرفوعة بالخبرية وعلى تقدير التقدير ينبغي ان يقدر لنا
لئلا يرد شيء من عدم التحقيق علينا مراعاة للجانبين ومحافظة للمذهبين وكان الجمهور
نظروا الى ان المعدوم لظهور حدوثه لا يصلح للالوهية حتى يحتاج الى نفيه او نفيه بلزومه بالبديهة ههنا
الاولى او ارادوا بموجود اعم من ان يكون موجودا في الحال او مما سيوجد في الاستقبال والله

سبحانه اعلم بالحال والمآل وذكر السنوسي في عقائده انه قال قال الله ما ينبني في تعليقه
على المغني قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على اعراب هذه الكلمة
الشريفة واورده بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على الفوائد المنيفة قال اهل العلم
ان الاسم المعظم في هذا التركيب المكرم برفع وهو الكثير ولم يأت في القرآن غيره لكن
جوز نصبه على ما سيأتي اعرابه فالاقوال للناس في الرفع على اختلاف اعرابهم خمسة
منها قولان معتبران وثلثة لا معول على شيء منها فالقولان المعتبران ان يكون
رفعه على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة
المعربين وهو راي ابن مالك فانه لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان قال واكثر
ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله فهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم
ليس على الخبرية وحينئذ يتعين ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البدل من الضمير
المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار محل المبتدأ يعني باعتبار
محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال
من الاقرب اولى من الابعد كما لا يخفى ولانه داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الا تباع
باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير ما قام
احد الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار اللفظ وان كان من الاسم كان البدل فيه
نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسئلتين باعتبار المحل وقد استشكل
الناس فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد فمن وجهين احدهما انه بدل بعض وليس
ثم ضمير يعود الى المبدل منه الثاني ان بينهما تخالفا فان البدل موجب والمبدل منه
نفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول وان قرينة مفهمة ان الثاني
قد كان يتناوله الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج فيه الى رابط بخلاف قبضت المال
بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع
البدلية لان مذهب المبدل الاول كانه لم يكن والثاني في موضعه وقد قال
ابن الصائغ اذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو الذي يغني في
موضع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال وانما الا زيد هو الاحد الذي نفيت
عنه القيام فالا زيد بيان لاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فجعل هذا البدل في الاستثناء

اشبه ببدل

اشبه ببدل الشيء من الشيء منه ببدل البعض من الكل وقال في موضع آخر فلو قيل ان البدل
في الاستثناء له وجهان وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال
فيه ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك
بان هذا الكلام انما هو على توهم ما فيها احد الا زيد انتهى وهو كلام حسن قال الدماميني وعلى قول
الشلوبين تكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله تعالى انتهى قال ناظر الجيش
واما القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لي انه راجح من القول بالبدلية وقد
ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك كون خبر لا معرفة ولا تعمل
في المعارف وان الاسم الاعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم
يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون
خبرا عن العام فانه لا يقال الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك
قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه مرتفع
مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعيف حين ركبت
وصارت جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم ايضا لكن القواعد
عملها في اقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان
عليه مع التجوز وان كان كذلك لا يثبت علم في المعرفة واما الثاني فلا نسلم ان اسم لا هو المستثنى
منه وذلك ان الاسم الاعظم اذا كان خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لا يكون
المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد
بذلك المقدر لفظا ولا صناعة يعلم في نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا
فاعل في قوله ما قام الا زيد وانه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى
هذا لا منافاة بين كون الاسم الاعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله
خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث
فجوابه تعالى ان قولك الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص
عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور واحدا
من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلثة الاخر التي لا معول عليها فاحدها
ان الا ليست اداة استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار

الحق ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله في الوجود
ولا شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى غير فليس له مانع يمنعه من جهة
الصناعة النحوية وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران نفي
الالهية عن غير الله تعالى واثبات الالهية لله تعالى عز وجل ولا يفيد التركيب حينئذ
فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم ان كان مفهوم قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق
ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم اللقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقال به بعض
الحنابلة ايضا قال وان كان مفهوم صفة فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته
قلت بل المحققون يثبتون نفيه فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة القول الثاني
وينسب الى الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدا وقد قرر ذلك
بتقرير للنظر فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهو
لا يبنى معها الا المبتدا ثم لو كان الامر كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد
جوزوه كما سيأتي قلت تجويز البعض ليس بحجة عليه وليس هو ممن نسب التنصيص اليه
والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع باله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم
الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان اله بمعنى مألوه من اله
اى عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغني به عن الخبر
كما في قولنا ما مضروب العمران وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس وصفا
فلا يستحق عملا ثم لو كان اله عامل الرفع فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك
وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف هذا التنوين من
مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالى عز وجل لا غالب لكم اليوم ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا
الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في لا اله الا الله مثل ذلك يجيز اثباته ايضا
ولا يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله هذا اعراب الكلام على توجيه الرفع
واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير
في الخبر المقدر الثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو ان يكون الا ان
كانت بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا بمنطوقه
على ثبوت الالهية لله تعالى عز وجل والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية لله تعالى

عز وجل

عز وجل بعد نفيها عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا
واما التوجيه الاول فقالوا فيه ترجيح وهو وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام
غير موجب والمقتضي لعدم ارجحية البدل هنا ان البدل يصح في نحو ما قام القوم
الا زيد انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا
نحو ما ضربت احدا الا زيدا فحين ثم قالوا اذا لم تحصل المشاكلة في الاتباع كان
النصب على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب
في القياس لكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الآمدي (؟) انه اذا ثبت لا دخل في
الزاد (؟) الاعمى ان كان نصب عمرا على الاستثناء احسن من رفعه على البدل
هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البدل وتحقيق
ذلك ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للا مستثناء
خراج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وذلك لان هذا الكلام ان قصد
به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن مشاركهم فيما اسند اليه
فوجب اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام الغير الموجب ايضا نحو ما قام القوم
الا زيدا ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع انها للاستثناء
ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون مخرجا من شيء قبلها فان كان ما قبلها
تاما لم يحتج الى تقدير والا فيتعين تقدير شيء قبل الا ليحصل الاخراج منه لكن
انما احوج الى هذا التقدير تصحيح المعنى فيتبين من هذا المعنى الذي قلناه ان
المقصود في الكلام الذي يتام (؟) انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان
الاستثناء فيه ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا
في نحو ما قام الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا
التركيب الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى
كما تقدم واذا كانت الا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب
سواء نصبنا او ابدلنا وذلك انا اذا نصبنا ولا بدل الا اذا كان الكلام الذي قبل
الا تاما فتقدير خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام
الموجب والاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه ذلك يقول ان

عليه في غير الموجب مجمعا عليه اذ لا تقول [illegible] وذلك الا في [illegible] مذهب ان الاستثناء من الاثبات نفي صح

ما بعد الا مسكوت عنه فكيف يكون قول لا اله الا الله توحيدا قلت وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب
دلالة العرف ولانه لا نزاع في ثبوت الالهية تعالى عز وجل لجميع العقلاء وانما كفر من كفر بزيادة اله
آخر فنفي ما عداه من الالهة على هذا المعنى اليه وبه يحصل التوحيد واما ما ذكره المولى الجامي في سلسلة
الذهب نقلا عن بعض كبراء العارفين ان معنى لا اله الا الله ليس شيء مما يدعى الها غير الله فهو غير
صحيح بل كفر صريح وانما هو من مشرب الفرق الوجودية القائلة بالعينية لا من مذهب ارباب
المراتب الشهودية كما بينت هذه المسئلة في رسالة مستقلة ثم قال ناظر الجيش بناء على ما ظهر
له من البحث الذي اعترضناه فتعين ان يكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات
ما قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام بان لا يقدر قبل الا خبر محذوف
واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه النفس
وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه هذا يقتضي ان
الخلاف في كون الاستثناء من النفي اثباتا ام لا لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام
الزركشي وكثير من الاصوليين دخول ذلك الخلاف فيه ولهذا اوردوا على القائل بان الاستثناء
من النفي ليس باثبات انه يلزم على ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة واجيب بما ذكرنا من النظر
قبل في بحث ناظر الجيش وهذا غاية التحقيق ونهاية التدقيق وبالله سبحانه التوفيق ثم رايت
في شرح عقيدة الطحاوي ان اثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والاثبات المقتضي
للحصر فان الاثبات المجرد قد يتطرق اليه الاحتمال ولهذا والله اعلم لما قال تعالى عز وجل والهكم
اله واحد قال بعده لا اله الا هو فانه قد يخطر ببال احد خاطر شيطاني هب ان الهنا واحد فلغيرنا اله غيره
فقال تعالى عز وجل لا اله الا هو وقد اعترض صاحب المنتخب على النحويين في تقدير الخبر حيث
قالوا تقديره لا اله في الوجود الا الله فقال يكون ذلك نفيا لوجود الاله ومعلوم ان نفي الماهية
اقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاعراض عن هذا
الاضمار اولى واجاب ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسي في ري الظمآن فقال هذا الكلام من
لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدأ على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى
التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ او لا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد واما قوله
اذا لم يضمر يكون نفيا للماهية فليس بشيء لان نفي الماهية هو نفي الوجود اذ لا تتصور الماهية
الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية وبين لا وجود وهذا مذهب اهل السنة والجماعة

اولى لعله التصويب في اصله



خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون ماهية عارية من الوجود والا الله مرفوع بدلا من لا اله لا خبر
للا ولا للمبتدأ وهذا الكلام بحسب اعراب المبنى واما الكلام عليها بمقتضى المعنى فمعنى لا اله
الا الله لا مستغني عن كل ما سواه ولا مفتقر اليه كل ما عداه الا الله تعالى عز وجل
وهذا معنى جامع مانع في ملاحظة التوحيد ومطابقة التفريد في نظم المزيد بما ليس
عليه مزيد مع افادة الصفات السلبية والنعوت الثبوتية وبيانه ان استغنائه
عما سواه يوجب له الوجود والقدم والبقاء والقيام بالذات والتنزه عن
الحوادث والنقائص ويقتضي ثبوت السمع والبصر والكلام اذ لو لم تجب له لكان
محتاجا الى المحدث او المحل او من يدفع عنه النقائص ويؤخذ منه ايضا تنزهه
عن الاغراض في افعاله واحكامه والا لزم افتقاره سبحانه وتعالى الى ما يحصل غرضه
وهو جل وعلا غني عما سواه واما افتقار كل ما سواه اليه فيوجب له الحيوة
والقدرة والارادة والعلم لانه لو انتفى شيء من هذه لما امكن ان يوجد شيء من
الحوادث كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما عداه وكذا يوجب له الوحدانية اذ لو كان
معه ثان في الالوهية لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر
اليه كل ما سواه ويؤخذ منه ايضا حدوث العالم باسره اذ لو كان شيء منه قديما لكان
ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه
ويؤخذ منه ايضا ان لا تاثير لشيء من الكائنات في اثر ما والا لزم ان يستغني ذلك
الاثر عن الله تعالى كيف وهو الذي يفتقر اليه ما عداه ولا يتصور تاثير مما سواه
فقد بان لك في الجملة تحقيق الكلمة مبنى ومعنى فعليك بالمحافظة عليها ودوام
التوجه اليها اللهم احينا عليها وامتنا عليها واحشرنا عليها ولا تحرمنا من البركات
المكنونة لديها والحمد لله تعالى اولا وآخرا والصلوة والسلام على محمد باطنا
وظاهرا تمت رسالة التجريد في اعراب كلمة التوحيد

على يد الفقير المسكين الجاني
احمد الحاج المهاجر الاغستاني
في مكة المنورة بالنور الرباني
مح ٩ ع ١٢
في ليلة غرة الصفر